

Distr.: General
7 November 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أعرض على مجلس الأمن مستجدات الوضع الحالي فيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي.

لقد مضت ١٠ سنوات تقريبا منذ أن انتهكت إريتريا القانون الدولي واقتحمت بصورة غير مشروعة أراضيها واحتلت رأس دميعة وجزيرة دميعة. ومضى ما يقرب من ١٠ سنوات أيضا منذ أن احتجزت إريتريا أسرى حرب جيبوتيين ورفضت أن تقدم قائمة بأسماء جميع الأسرى و المفقودين الآخرين الذين تحتجزهم وأرقام هويتهم، أو أن تقدم أي معلومات أخرى عن مصير الجيبوتيين الذين تحتجزهم بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظل أفسى الظروف للإنسانية والمهينة.

ومضت ١٠ سنوات منذ أن بدأت إريتريا في تجنيد جماعات وتجهيزها وتسليحها من أجل زعزعة استقرار المنطقة والتحريض على العنف وإثارة القلاقل المدنية في جيبوتي.

ونحن قد دأبنا على إبداء اهتمام متواصل وقوي بتسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية. ولم ندخر جهدا في سعينا نحو تسوية هذه الأزمة.

وفي ضوء ذلك، أود أن أعرض مستجدات الوضع الراهن والتطورات الأحدث عهدا:

جهود الوساطة التي تقودها قطر

ما أن بدأت جهود الوساطة حتى تعثرت لأن إريتريا رفضت تعيين عضو يمثلها في هيئة الوساطة. وقدمت جيبوتي مذكرة قانونية وبيانا شاملا يتضمن الوقائع ذات الصلة والمبادئ القانونية المنطبقة على هذه المسألة وغيرها من المسائل التي تشكل جزءا من النزاع وأسرعت بتقديم قائمة بأسرى الحرب الذين تحتجزهم. أما إريتريا، فلم تبد أبدا أي التزام جدي باحترام التزاماتها الدولية. وفوق ذلك، فقد قررت دولة قطر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ سحب مراقبيها العسكريين المنتشرين على طول الحدود الدولية وأخطرت جيبوتي رسميا بأنها قررت إنهاء دورها في الوساطة (انظر S/2017/506).

ولذلك، فنحن نود أن نقول إنه لا يوجد أي غموض إطلاقا بشأن حالة جهود الوساطة التي كانت قطر تقودها.



مسألة الحدود

بعد انتهاء جهود الوساطة التي كانت قطر تضطلع بها ورحيل الأفراد التابعين لها من منطقة الحدود الدولية، نقلت إريتريا أفرادها العسكريين إلى رأس دميرة وجزيرة دميرة، مما أسهم في تصاعد مظاهر التوتر وانعدام الأمن وهدد باندلاع أعمال عنف جديدة. وقد قرر الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة تقصي حقائق إلى جيبوتي وإريتريا كليهما خشية احتمال استئناف الأعمال العدائية.

وتعاونت جيبوتي مع بعثة الاتحاد الأفريقي ويسرت عملها لكي يتسنى لها إنجاز ولايتها. ولم تتعاون إريتريا، كسابق عهدها، مع بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الاتحاد الأفريقي.

ومرت أربعة أشهر منذ أن انسحب المراقبون التابعون لقطر وإريتريا لا تزال تحتل بصورة غير مشروعة أراضي خاضعة لسيادة جيبوتي. ويجب على مجلس الأمن أن يبعث إلى إريتريا بإشارة سياسية واضحة مفادها أن المهلة لن تستمر إلى ما لا نهاية. وإذا استعرضنا الوقائع الماضية، يمكن القول بلا خوف إن إريتريا جانبت الصدق عندما ادعت أنها ملتزمة تماما بالوساطة القطرية، لكنها في حقيقة الأمر نهجت سلوكا دأبت فيه على المماطلة والعرقلة والتعتيم على نحو لا يمكن التسامح معه. وأظهرت إريتريا، بتحد وإصرار أنها غير مستعدة للامتثال لأي أحكام ذات صلة منصوص عليها في قرارات المجلس التي اتخذها بشأن هذه المسألة.

والآن وقد أصبح هذا النزاع الحدودي المعلق غير خاضع لوساطة أي طرف ثالث، فإن جيبوتي ترى أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يبحث إريتريا وجيبوتي على أن تقبلا، على سبيل الاستعجال ومن أجل تجنب تصاعد العنف أكثر من ذلك، تسوية النزاع الحدودي بينهما بطريقة سلمية طبقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تقوما بإحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو أي هيئة تحكيم دولية منشأة وفقا للقواعد المعمول بها في المحكمة الدائمة للتحكيم كيما تصدر فيه قرارا نهائيا وملزما. ويمكن للأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي أن يعقدا اجتماعا عاجلا مع الطرفين لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن اللجوء إلى هذه الإجراءات.

أسرى الحرب

لا يزال هناك ثلاثة عشر أسير حرب لم ترد أي معلومات عن مصيرهم وما زالت إريتريا تحتجزهم. وليس هناك أي مصداقية بتاتا لما تدعيه إريتريا تحقيقا لمآربها بأنها أطلقت سراح جميع أسرى الحرب الجيبوتيين الذين كانت تحتجزهم. فحتى بعد فرار اثنين من أسرى الحرب الجيبوتيين في عام ٢٠١١، رفضت إريتريا الاعتراف بأنها كانت تحتجزهما من الأساس. بل إن إريتريا ظلت لمدة ثماني سنوات، تنكر وجود أسرى الحرب الأربعة الذين أطلقت سراحهم. وأقر الاتحاد الأفريقي في بيانه الصادر في آذار/مارس ٢٠١٦ بإطلاق سراح أسرى الحرب الجيبوتيين في آذار/مارس ٢٠١٦، غير أنه اضطر إلى مطالبة إريتريا "بتوضيح مصير أي سجناء متبقين والإفراج عنهم". وفي المقابل، أذنت حكومة جيبوتي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن تستعرض السجلات الخاصة بكل أسير من أسرى الحرب الإريتريين المحتجزين في جيبوتي منذ وقوع الاشتباكات في عام ٢٠٠٨، وأن تقدم توصيات بشأن وضعهم واحتياجهم إلى الحماية.

وفي الختام، فإن تقاعس مجلس الأمن سيكون له ثمن باهظ. واسمحوا لي أن أذكر بمقولة الرئيس اسماعيل غيله أمام المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨: "إن استمرار التقاعس بأي شكل من الأشكال لن يشجع إريتريا على موقفها فحسب، وإنما سيكافئها عليه. وذلك لن يترك أمام بلدي سوى خيار واحد ألا وهو خيار الحرب."

وأرجو تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سياد دواله
